أحدثت الأزمات الغذائية والاقتصادية آثاراً عميقة على البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات، وبخاصة في أفريقيا. والواقع أن بلداناً كثيرة في شتى أنحاء العالم لا تزال تعاني أزمات، لا سيما القرن الأفريقي. وتفرض هذه الأزمات تحديات أمام جهودنا لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية الذي يرمي إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وحتى لو تحقق هذا الهدف الإنمائي للألفية بحلول عام ٢٠١٥ سيكون هناك قرابة ٦٠٠ مليون شخص في البلدان النامية يعانون من نقص التغذية، ولن يكون مقبولاً بأي حال من الأحول وجود ٦٠٠ مليون شخص يعانون ويلات الجوع يومياً. ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يتدخل الآن وأن يعمل بقوة وبروح المسؤولية لاستئصال شأفة انعدام الأمن الغذائي من كوكبنا.

ويركز هذا الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم على تقلب أسعار الأغذية. ولا تزال منظماتنا ترصد أسعار الأغذية، وقد نبهت العالم من خلال عدد من التقارير التحليلية عن اتجاهات أسعار الأغذية واستمرار تقلبها في السنوات الأخيرة نظراً لما يثيره ذلك من قلق بين الحكومات والأشخاص في جميع أنحاء العالم. والواقع أن التوقعات تشير على نطاق واسع إلى استمرار ارتفاع وتقلب أسعار الأغذية في المستقبل. ولذلك سعدنا بانهماك وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي المصارف المركزية (مجموعة العشرين) في عام ٢٠١١ ببحث خيارات سياسات الحد من تقلب أسعار الأغذية.

وينقب هذا التقرير في أعماق التحليلات العالمية باستخدام مصادر المعلومات والدراسات التي لم تكن متاحة من قبل للوقوف على ما وقع في الأسواق المحلية ولاستخلاص الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. ويؤكد التقرير بشكل خاص أن أثر تغيُّرات الأسعار العالمية على الأمن الغذائي والتغذية في الأسرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل سياق على حدة. وهذا الأثر يتوقف على نوع السلعة والسياسات الوطنية التي تؤثر على انتقال الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية، والخصائص الديموغرافية والإنتاجية التي تميِّز مختلف الأسر، ومجموعة من العوامل الأخرى. ويوحي تنوع الآثار داخل البلدان وفيما بينها إلى الحاجة إلى تحسين البيانات والتحليل حتى يتسنى للحكومات تنفيذ سياسات أفضل. فالسياسات الأفضل التي يمكن التنبؤ بها لا تساعد فحسب على الحد من الآثار الجانبية غير المرغوبة على البلدان الأخرى، بل يمكنها أيضاً أن تحد في الوقت ذاته من انعدام الأمن الغذائي وتقلبات الأسعار المحلية في مواطنها. ويميز هذا التقرير أيضاً بوضوح بين مستوى أسعار الأغذية وتذبذب أسعار الأغذية (تقلب الأسعار) لأن تكاليف وفوائد ارتفاع أسعار الأغذية تختلف اختلافاً كبيراً عن تكاليف تقلب الأسعار، وبخاصة عندما يتعذر التنبؤ بالتذبذبات.

وما زلنا نؤكد أيضاً أهمية النهج المزدوج المسار الذي يرمي إلى تحسين الحصول على الغذاء في الأجل القصير وإنتاج الغذاء في الأجل المتوسط لتحقيق تحسينات طويلة الأمد في الأمن الغذائي. ومن الأهمية الحاسمة على الأجل القصير تصميم شبكات أمان فعالة من حيث التكلفة لتقديم المساعدة الموجَّهة المناسبة إلى الأشخاص المناسبين في القوت المناسب. وهذه التدخلات القصيرة الأجل مهمة للأسر الفقيرة لأن مجرد التوقف، ولو مؤقتاً، عن تناول مدخول الطاقة والبروتين والفيتامينات والمعادن خلال الأيام الألف الأولى من عمر الطفل يمكن أن يفضي إلى تقليص دائم في قدراته الإدراكية وبالتالي القدرة على كسب الدخل. ويمس ذلك، في بعض الحالات، المستهلكين الذين يتأثر دخلهم الذي يمكنهم التصرف فيه تأثراً شديداً بارتفاع أسعار الأغذية. والمزارعون الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة هم من سيحتاجون إلى المساعدة في حالات أخرى حتى يمكنهم مواجهة ارتفاع أسعار المدخلات التي قد تؤدي في ظل غياب أسواق الائتمان السليمة الأداء إلى منع هؤلاء المزارعين من دفع عجلة إنتاجهم وتوفير الإمدادات المطلوبة بشدة في الأسواق المحلية والعالمية، فضلاً عن زيادة دخلهم.

والاستثمار في الزراعة على الأجل الطويل وتحسين قدرة المزارعين على الصمود هو السبيل لتوفير الغذاء باستمرار للجميع والحد من التأثر بتقلبات الأسعار والكوارث الطبيعية من قبيل موجات الجفاف. يجب أن تصل إلى المزارعين البذور المحسَّنة وتقنيات الإدارة الزراعية وكذلك نظم الري والأسمدة التي تحقق زيادة كبيرة في الإنتاجية وتقلص مخاطر الإنتاج، وبخاصة بين أصحاب الحيازات الصغيرة، سواء عن طريق القطاع الخاص أو القطاع العام. ويجب أن تضمن الحكومات تهيئة بيئة تنظيمية شفافة يمكن التنبؤ بها، وأن تعزز الاستثمار الخاص، وتزيد الإنتاجية الزراعية. ويجب أن نحد من هدر الغذاء في البلدان المتقدمة من خلال التثقيف والسياسات، وأن نقلص خسائر الأغذية في البلدان النامية عن طريق دفع عجلة الاستثمار في سلسلة القيمة بأسرها، وبخاصة في مرحلة التجهيز بعد الحصاد. ومن الأهمية الحاسمة للأمن الغذائي لكثير من أفقر أفراد المجتمع تحقيق إدارة مستدامة لمواردنا الطبيعية وغاباتنا ومصايد أسماكنا.

إننا متفائلون إزاء إمكانية تحقيق الأمن الغذائي العالمي. لقد أحرزنا تقدماً في الماضي وسنحقق تقدماً أكبر في المستقبل، ولكن ذلك مرهون بالتزامنا بوضع سياسات ملائمة، وبشفافية المعلومات عن الأسواق، وبالتحليل السليم، والعلم النافع، والتمويل الكافي من أجل تدخلات ملائمة. ولابد للمجتمع الدولي بأسره أن يلتزم بزيادة

التركيز على نظام الأغذية الزراعية ليس فقط في السنوات القليلة المقبلة بل حتى يحين الوقت الذي يتمتع فيه الجميع في كل الأوقات بفرص مادية واجتماعية واقتصادية للحصول على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي الذي يفي باحتياجاتهم الغذائية وفقاً لأفضلياتهم للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وحتى عندئذ يجب أن يظل الاهتمام بالزراعة والأمن الغذائي أولوية للحكومات الوطنية والمجتمع العالمي ضماناً لاستدامة الانجازات. ولابد أن تصبح زيادة الاستثمار في الزراعة، وشبكات الأمان الموجهة إلى أشد الضعفاء، وتدابير الحد من تقلب أسعار الأغذية، جزءاً لا يتجزأ من هذا الالتزام.

وهذا هو الإصدار الثالث من هذا التقرير الذي تعده منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في ذلك المشروع المثمر. وينضم إلينا للمرة الأولى هذا العام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي ظل هذا التعاون بين منظماتنا الثلاث نتوقع مواصلة الارتقاء بأهمية ما يتضمنه التقرير من تحليلات ودقة ما يتوصل إليه من نتائج. ونوجه شكرنا أيضاً إلى وزارة الزراعة الأمريكية على إبدائها الاستعداد باستمرار لتقاسم خبرتها معنا والمساهمة في هذا التقرير.

**جاك ضيوف**
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

**كانايو نوانزي**
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

**جوزيت شيران**
المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

# شكر وتقدير

أُعد تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١١ تحت الإشراف العام للسيد حافظ غانم، المدير العام المساعد، وبتوجيه من فريق الإدارة التابع لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتولى مهمة التنسيق الفني للمطبوع David Dawe (الذي تولى أيضاً مهمة التحرير الفني للتقرير)، وKostas Stamoulis وKeith Wiebe، من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وتولت Michelle Kendrick تنسيق جميع خدمات التحرير اللغوي والرسوم البيانية وتخطيط الصفحات والنشر. وقدمت Anna Doria Antonazzo دعماً إدارياً متميزاً طيلة عملية إعداد التقرير، وتولى موظفو شعبة الإحصاء توفير البيانات الأساسية عن نقص التغذية.

وهذه هي السنة الثالثة التي تشترك فيها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي معاً في إعداد هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضاً في نشر تقرير هذا العام. وتولت Lynn Brown (برنامج الأغذية العالمي) وGeoffrey Livingston (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) تنسيق الدعم المقدَّم من المؤسسة التي يعمل فيها كل منهما. وقدَّم أيضاً Kevin Cleaver وShantanu Mathur من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التشجيع لهذا المشروع المشترك.

وساهمت شعبة الإحصاء التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إعداد الفصل المعنون "نقص التغذية حول العالم" بمدخلات فنية رئيسية ساهم بها كل من Carlo Cafiero، وPietro Gennari، وJosef Schmidhuber، وShahla Shapouri (من دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية).

وتولت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إعداد الفصول الثلاثة المتبقية بمساهمات فنية من Mulat Demeke (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وAdam Prakash وGeorge Rapsomanikis، من شعبة التجارة والأسواق؛ وAna Paula de la O Campos وElisabeth Garner، من شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية. وأعد Paul Vantomme من إدارة الغابات الإطار المتعلق بالغابات والأمن الغذائي. وساهمت Lynn Brown من برنامج الأغذية العالمي بالإطار المتعلق بتجربة برنامج الأغذية العالمي خلال أزمة الغذاء. وساهم George Rapsomanikis من شعبة التجارة والأسواق بالإطار المتعلق بنتائج اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين.

وأعد Carlo Cafiero وCinzia Cerri produced الملحق الفني بتوجيه من Pietro Gennari، وبدعم من Gladys Moreno–Garcia، وSeevalingum Ramasawmy، وKari Rummukainen وNathalie Troubat من شعبة الإحصاء.

وكانت التعليقات والاقتراحات والمدخلات الخارجية القيمة التي ساهم بها Derek Headey (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية) وPeter Timmer (جامعة هارفرد) في المسودة الأولى لهذا التقرير بالغة الفائدة، وكذلك التعليقات المقدَّمة خلال مختلف المراحل من Ann Tutwiler، نائبة المدير العام للمعرفة، منظمة الأغذية والزراعة؛ وBoubaker BenBelhassen، في مكتب المدير العام؛ وErdgin Mane (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وCarlo Cafiero، Josef Schmidhuber (شعبة الإحصاء)؛ وMerritt Cluff، وDavid Hallam وJamie Morrison (شعبة التجارة والأسواق)؛ وEve Crowley (شعبة القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية)؛ وHubert George من قسم إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، شعبة الأراضي والمياه، وAstrid Agostini، وSophie Descargues، وGuy Evers، وClaudio Gregorio، ومحمد منصوري، وSuzanne Raswant، وEugenia Serova، وGarry Smith، وBenoist Veillerette، من إدارة التعاون التقني في شعبة الاستثمار؛ وLouis Bockel، وKarel Callens، وArianna Carita، وRichard China، وGunther Feiler، وStefano Gavotti، وDavid Phiri من إدارة التعاون التقني، شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج؛ وGhanesh Thapa من شعبة آسيا (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية). وقدَّم كل من Ali Doroudian وCristian Morales-Opazo دعماً قيِّماً في مجال البحوث.

وحصلنا على بيانات متنوعة تَفضَّل بتقديمها كل من Solomon Asfaw، وRomina Cavatassi (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وErika Felix، وIrini Maltsoglou من شعبة المناخ والطاقة والحيازة التابعة لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ وMousa Kabore (المدير) وAdama Koursangama، إدارة السياسات المستقبلية والإحصاءات الزراعية والغذائية، والإدارة العامة لتحسين الاقتصاد الريفي، ووزارة الزراعة والموارد المائية ومصايد الأسماك في بوركينا فاسو؛ وPiedad Moya (المعهد الدولي لبحوث الأرز).

وحسّن Paul Neate من سهولة قراءة التقرير بشكل كبير، وقدّم الدعم التحريري للغة الإنجليزية. وقدَّمت كل من Flora di Carlo وشركة Visiontime خدمات التحرير اللغوي والرسوم البيانية وتخطيط الصفحات. وقدَّمت دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق في إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية في منظمة الأغذية والزراعة، خدمات الترجمة والطباعة.